

المعوقات الإدارية للمشاركة السكانية في التحسين الحضري (دراسة ميدانية لعينة من رؤساء لجان الأحياء بمدينة بسكرة)

Administrative obstacles to public participation in urban improvement (A field study with a sample of neighborhood committee leaders in the city of Biskra)

سمية نخلة^{1*} ، سامية عزيز²

¹ مخبر المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، somia.nakhla@univ-biskra.dz

² مخبر التغيير الاجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، aziez.samia@univ-biskra.dz

تاريخ الاستقبال: 2022/07/17؛ تاريخ القبول: 2022/12/24؛ تاريخ النشر: 2023/03/18

ملخص: نحاول من خلال هذا المقال إلقاء الضوء على موضوع مهم، وهو موضوع المشاركة السكانية في تحسين المدينة، وقد تم البحث فيه من زاوية رئيسية والتي تتعلق بالمعوقات الإدارية التي فرضت على لجان الأحياء من قبل السلطات المحلية بالمدينة وأدت إلى تغييب دورها في المشاركة في إنتاج مدينة حضرية يعيش فيها الساكن متمتعاً بجميع حقوقه. لذلك عرضنا أولاً بعض من التراث النظري لمتغيرات الدراسة بعدها خصصنا جزء من الدراسة للبحث الميداني باستخدام المنهج الوصفي ومن خلال توزيع استمارات على عينة تمثيلية من رؤساء لجان الأحياء بمدينة بسكرة. لنستنتج في الأخير، أنه لا يوجد إطار للتنسيق الجاد بين السلطات المحلية ولجان الأحياء، هذا إلى جانب البيروقراطية و اللامركزية في اتخاذ القرار من طرف السلطات المحلية التي تتجاهل إلى حد كبير ما يمكن أن تقدمه لجان الأحياء كنوع من أنواع المشاركة السكانية في تحسين الأحياء والنهوض بها وإعطائها المنظر الحضري والذي سينعكس بطبيعة الحال على المدينة بأكملها و يعطيها طابعاً حضرياً مناسباً.

الكلمات المفتاحية: مشاركة سكانية، معوقات إدارية، لجان الأحياء، تحسين حضري، مدينة.

Abstract

in this article, we illuminate an important subject, which is the public participation in the urban improvement; It was examined from the administrative obstacles imposed on the neighborhood committees by the local authorities of the city which limits their participation in the production of an urban city; where the inhabitant live enjoying all his rights. at first we presented the theoretical heritage of the study variables, then we devoted part of the study to field research using the descriptive approach and distributing cards to a sample of neighborhood committee leaders in Biskra. we have concluded that there is no serious coordination framework between local authorities and neighborhood committees, due to bureaucracy and decentralization in decision-making by local authorities who are largely unaware of what that the neighborhood committees can offer to the neighborhood; which will naturally reflect on the whole city and give it an urban character.

Keywords: public participation; Administrative obstacles; neighborhood committees; urban improvement; City

I - تمهيد :

مع الإنتشار السريع لظاهرة التحضر وما يصاحبها من تغييرات على مستوى المدينة سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي ... فالأكثر وضوحا هو المنظر أو المشهد الحضري الذي يعبر عنه العمران والبنية التحتية للمدينة، فمقابل ناطحات السحاب الضخمة والشوارع المنسقة هناك أحياء تعاني التهميش وتفترق لوسائل التهيئة، " فالحي السكني عبارة عن صورة مصغرة للمجتمع ولذلك اعتبر " ريمون لودريت" في كتابه "صورة المدينة" أن الحي هو الوحدة الأساسية في المجتمع وتكوين المدينة" (داني)، بالتالي فتحسين وتطوير الحي يعني تحسين وتطوير المدينة بأكملها.

وفي ظل هذه الظروف سنت الجزائر عدة قوانين في ميدان التهيئة والتعمير، والتي تنص في مجملها على استحداث مجموعة من العمليات التي يتم من خلالها التدخل على النسيج الحضري بالمدينة، و التي من بينها، عملية التحسين الحضري لأحياء المدينة؛ فالتحسين الحضري يعد من بين أهم العمليات التي يتم بها التدخل على النسيج الحضري على مستوى أحياء المدينة التي تعاني من نقص أو انعدام في الشروط الحضرية. ومع ذلك ورغم الجهود المبذولة من قبل الدولة إلا أن حالة هذه الأحياء تزداد تدهورا ودليل ذلك ما نشهده من أوضاع كارثية ومشاهد مخزية لأطنان القمامة أمام المنازل أو من سيول الوحل اذا هطلت الأمطار وغيرها كثير من المشاهد غير الحضرية ضف إلى ذلك عمليات ترميم وتحسين دورية لنفس المشاكل (تعبيد الطرق، تصليح قنوات الصرف الصحي، أعمدة الإنارة...). وفي مبادرة منها لتجاوز هذه الظروف غير الحضرية في المدن قررت الدولة الجزائرية أن تبحث عن شريك أو مساعد لحل هذه المشاكل للتحسين من حالة الأحياء بالمدن من أجل توفير ظروف معيشية ملائمة للسكان داخل هذه الأحياء كذلك من أجل إعطاء المدينة المشهد الحضري المناسب، بالتالي اعتمدت على إستراتيجية جديدة وهي تشجيع مشاركة السكان في كل ما يتعلق بظروف العيش داخل أحياء المدينة مدعومة بذلك مفهوم المشاركة السكانية من خلال إشراك مؤسسات وهيئات المجتمع المدني والسكان في رسم وتنفيذ بعض القرارات والسياسات، وكذلك متابعة وتقييم بعض البرامج والمشاريع؛ فالمشاركة السكانية الفعالة بمختلف آلياتها هي تجسيد للمشاركة الواعية للسكان في اقتراح وتنفيذ الحلول المناسبة لمشاكلهم، ومنه فقد لجأت الدولة إلى تشكيل لجان للأحياء من أجل ضمان إشراك السكان في مشاريع التحسين الحضري بأحيائهم، ومنه برزت لجان الأحياء كأحد أشكال التنظيمات الاجتماعية التطوعية وتزايد الاهتمام بها. لكن كما يبدو من وضعية الأحياء السكنية المتردية كما ذكرنا سابقا، فخطوة اللجوء للجان الأحياء من قبل الدولة لم تجدي نفعاً، ما يعني وجود معوقات أو عراقيل تقيد عمل هذه اللجان وتعطله، والتي يمكن أن تكون لها عدة أبعاد وجوانب وفي دراستنا هذه سنركز على احد هذه الجوانب وهي المعوقات الإدارية التي تحد من عمل لجان الأحياء في إطار التحسين الحضري بالمدينة.

الدراسة الحالية ستكون على مستوى مدينة بسكرة والتي تشهد على غرار باقي المدن الجزائرية نشاطا جمعويا معتبرا، يظهر أغلبه في نشاط الجمعيات الخيرية، ويكاد يغيب فيه تدخل لجان الأحياء في شؤون أحيائهم، وهذا ما تعكسه الحالة المتدهورة لبعض أحياء مدينة بسكرة، التي شهدت عمليات للتحسين الحضري بما لكن سرعان ما تبوء بالفشل بالرغم ما يشار إليه من تعاون بين السلطات المحلية ولجان الأحياء لتبقى هذه الأحياء على حالتها المزرية.

ومنه جاءت هته الدراسة لتبحث في الإشكالية التي مفادها وجود معوقات تمنع أو تعرقل مشاركة لجان الأحياء في مشاريع التحسين الحضري بأحياء مدينة بسكرة، وعليه جاء التساؤل العام للدراسة على النحو التالي: ماهي المعوقات الإدارية التي تحد من مشاركة لجان الأحياء في التحسين الحضري بمدينة بسكرة ؟

وللإجابة على هذا التساؤل اقترحنا الفرض الآتي:

هناك معوقات تنظيمية بيروقراطية تحد من مشاركة لجان الأحياء في عمليات التحسين الحضري.

لذلك عرضنا أولاً بعض من التراث النظري الخاص بمتغيرات الموضوع (المشاركة السكنية؛ لجان الأحياء؛ التحسين الحضري) بعدها خصصنا جزء من الدراسة للبحث الميداني عن المعوقات الإدارية التي تعرقل عمل لجان الأحياء من خلال توزيع استمارات على عينة تمثيلية من رؤساء لجان الأحياء بمدينة بسكرة.

1- الجانب التمهيدي للدراسة:

1-1- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة الحالية في:

- مكانة المشاركة السكنية في إنجاح مشاريع التحسين الحضري بالمدينة، لذلك وجدنا أنه من الضروري معرفة مختلف المعوقات التي تحول دون تحقيق مشاركة فعلية في مشاريع التحسين الحضري.

- المشاركة السكنية تعزز قدرة السكان على تحمل المسؤولية كما أنها تخلق ثقافة تقوم على الحوار والعقلانية.

- تعزز المشاركة السكنية صفات الديمقراطية والشفافية بين السلطات المحلية والسكان، لذا من الواجب تجنب كل ما يؤدي إلى عرقلتها وهذا ما تسعى إلى توضيحه هذه الدراسة.

2-1- أهداف الدراسة:

- معرفة المعوقات الإدارية التي تعرقل المشاركة السكنية للجان الأحياء في مشاريع التحسين الحضري.

- تسليط الضوء على ظاهرة المشاركة السكنية في مدينة بسكرة.

- التعرف أكثر على مشاريع التحسين الحضري بالمدينة ومعرفة أهم ميكانيزمات تسييرها و تنفيذها.

- اقتراح حلول أو وضع توصيات لتقويم الوضع الراهن.

2- تحديد مفاهيم الدراسة:

2-1- المشاركة السكنية:

المعنى اللغوي:

* المشاركة من الفعل "شارك" و "يشارك" فهو مشارك ويقال "شاركه" اي كان له شريكاً(المعاني).

المعنى الاصطلاحي:

* تعرف الدكتورة هالة منصور المشاركة بأنها : العملية التي يلعب الفرد من خلالها دورا ايجابيا في الحياة الاجتماعية بأبعادها المختلفة وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في أي مستوى من مستويات التنمية وعملياتها المختلفة، الأمر الذي يتطلب توفر حد أدنى من الوعي والتعليم والتدريب، حتى يمكن ضمان ايجابية هذه المشاركة وتفاعلها بشكل ايجابي في إطار المجتمع(منصور، 2001، صفحة 206).

* كما يعرفها الدكتور عبد الهادي الجوهري على أنها " العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة ليشترك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف"(الجوهري، 2001، صفحة 166).

ولكي لا نطيل في سرد جميع التعاريف التي طرحت لمفهوم المشاركة السكانية ارتأينا أن نقوم بضبط تعريف على ضوء ما سبق ويكون مناسباً لمتغيرات الدراسة الحالية وأهدافها على النحو التالي:

المفهوم الإجرائي:

المشاركة السكانية: هي مجهودات تطوعية إرادية للسكان، الذين يسعون من خلالها لتحسين أحيائهم وترقيتها تحت تأطير لجان الأحياء، و تكون هذه المشاركة إما بإقامة مشاريع وبرامج بالجهود الذاتية و/ أو بمساعدة السلطات المحلية على المجال الحضري أو من خلال المشاركة في إبداء الرأي و إثراء القرارات المتعلقة بعمليات التحسين الحضري بأحيائهم.

2-2- التحسين الحضري

* التحسين من الفعل (Améliorer) باللغة الفرنسية أي حَسِّن من التحسين وهو التغيير نحو الأفضل وإضفاء صبغة حسنة على الشيء، جعل الشيء يلي الاحتياجات(المعاني).

يعرف بعدة مسميات بديلة كالارتقاء الحضري والتجديد الحضري، وذلك تبعا لنطاق استخدامها من بلد إلى آخر، دون أن يكون ذلك محط إجماع من قبل جميع الدارسين ومن بين التعاريف التي طرحت لهذا المفهوم نذكر ما يلي:

* يعرف التحسين الحضري على انه مختلف العمليات التي تمس مختلف الجوانب المكونة للتجمعات السكنية وأهم التدخلات التي تجرى من أجل تحسين السكن والمساحات التابعة له مع الحياة الاجتماعية وذلك من أجل إنشاء مساحات ربط بين المباني، والمساحات الحرة كتهيئة مساحات لعب الأطفال، مساحة الراحة والترفيه لسكان الحي، الطرق والممرات، الأرصفة، حديقة الحي...الخ(شباح و مقراني، 2015/2014، صفحة 8).

* ويعرفه مُجدُّ الهادي لعروق بأنه آلية للارتقاء بالإنسان، تمكن الناس من التمتع بحياة مستقرة و آمنة، وتسهل قدراتهم في الحصول على متطلبات الحياة الكريمة، من صحة و بيئة وسكن لائق وسهولة الوصول للمنافع العامة والترفيه والثقافة، وتحفزهم على الاندماج والتفاعل الاجتماعي وتقوي قدراتهم في ممارسة حق المواطنة بالمشاركة في تسيير فضاءاتهم المعيشية في إطار الحوار والتضامن(لعروق، 2009، صفحة 8).

هنا كذلك وجدنا أنه من الأحسن تقديم تعريف للتحسين الحضري ليكون ممثل لما يحدث في الواقع أي يتناسب مع ما يجري فعليا في المجال المكاني للدراسة، وكان التعريف كالآتي:

المفهوم الإجرائي:

التحسين الحضري بمدينة بسكرة يعني التدخل (من طرف السلطات المحلية أو من طرف السكان او بالتعاون بينهما) على النسيج الحضري القائم لتحقيق ظروف حياتية جيدة في أحياء تعاني من انعدام أو نقص في شروط الحياة الحضرية. ويضم كل العمليات التقنية التي تهدف إلى تغيير المورفولوجية القديمة واصلاح البنى التحتية كإحداث بعض الاصلاحات على المباني (سد التشققات، الطلاء، الصيانة...) إقامة أماكن خاصة للنفايات، تهيئة المساحات الخضراء الخ...

2-3- لجان الأحياء:**المفهوم الاصطلاحي:**

يذهب حسن نافعة إلى تعريفها انطلاقاً من تعريفه لجماعة المصلحة الخاصة باعتبارها هي مجموعة من الأفراد تسعى للتأثير بوسائلها الخاصة على عملية صنع السياسات العامة لدفعها في الاتجاه الذي يحقق مصالح أعضائها المادية والمعنوية دون السعي للمشاركة في الحكم أو تحمل مسؤوليته (نافعة، مبادئ علم السياسة ، 2002، صفحة 325).

المفهوم القانوني:

*ويحدد المشرع الجزائري لجان الأحياء من خلال تطرقه للجمعيات بصفة عامة في القانون الخاص بها 90/31 ويحدد مفهوم الجمعية إنطلاقاً من كونها اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيين أو معنويون على أساس تعاقدية ولغرض غير مريح (الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، 1990، صفحة 2).

بالنسبة لمفهوم لجان الأحياء فالدراسة الحالية تبني المفهوم القانوني المحدد في الجريدة الرسمية الصادرة عن الجمهورية الجزائرية.

3- الدراسات السابقة:

موضوع الدراسة الحالية لم يكن بالموضوع الجديد فقد تم تناوله في عدة دراسات مشاهجة والتي نذكر منها:

الدراسة الأولى:

بعنوان " المجتمع المدني والتنمية المحلية (جمعيات الأحياء بمدينة بسكرة نموذجاً)"، مذكرة ماجستير في علم اجتماع التنمية، من إعداد شاوش اخوان جهيدة، جامعة محمد خيذر بسكرة، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، السنة الجامعية 2003-2004.

وقد بحثت هذه الدراسة في دور المجتمع المدني في التنمية المحلية من خلال الدراسة الميدانية لجمعيات الأحياء بمدينة بسكرة كنموذج ومحاولة إبراز دورها في تنمية هذه الأحياء وظروف عملها من خلال الاجابة عن التساؤلات التالية:

1- ما مدى مساهمة الحي في تنمية المجتمع المحلي؟

2- ما مدى تأطير هذه الجمعية للمشاركة الشعبية؟

3- ماهي العراقيل التي تحد من مساهمة جمعيات الأحياء في التنمية المحلية؟

وقد اختارت الباحثة " المنهج الوصفي " كونه أنسب المناهج للموضوع، كما عمدت الباحثة الى استخدام العينة الحصصية، بالنسبة لأدوات البحث فقد اعتمدت الباحثة على الأدوات التالية: استمارة استبيان، المقابلة، الملاحظة و الوثائق.

من بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- الاشكال الواضح هو نقص التأطير الجمعي القانوني لدى رؤساء الجمعيات وعدم إستيعابهم و إلمامهم بقانون الجمعيات إلى جانب ضعف التحكم في آليات وأساليب العمل الجمعي كآليات الاتصال، التعبئة، التنظيم، المراقبة، المطالبة و الضغط...
- الهدف الأساسي لتأسيس الجمعية والذي لم يكن في الأصل نابعا من الشعور بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع المحلي، يُعد عاملا أساسيا في ضعف مستوى العائد التنموي الناتج عن النشاط الجمعي لجمعيات الأحياء.
- غياب مفهوم الديمقراطية في الممارسة الجموعية وتمركز عمل الجمعية حول شخص الرئيس جعل من الجمعية تبدو كملكية خاصة لبعض الاشخاص، ولا مجال لمبادرة السكان ومشاركتهم في تنمية حيهم.
- العائق الآخر هو البيروقراطية التي تمارسها الأجهزة الحكومية المحلية، والتعامل الانتقائي مع ممثلي الجمعيات وفقا لولاءاتهم وانتماءاتهم السياسية وغياب إطار للتنسيق الجاد بين السلطات المحلية والجمعيات.
- يعد نقص تعاون و تشجيع السكان لنشاط الجمعية من أهم العراقيل التي تقف في وجه هذا النشاط وهو أمر عائد إلى نقص الثقافة الجموعية وثقافة المشاركة لدى السكان.

الدراسة الثانية:

أطروحة ماجستير بعنوان دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي (حالة لجان الأحياء السكنية في مدينة نابلس)، إعداد منال عبد المعطي صالح قدومي، كلية الدراسات العليا، تخصص التخطيط الحضري والاقليمي، جامعة النجاح، مدينة نابلس، 2008م.

وتهدف الدراسة إلى توضيح دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي ويتمثل السؤال الرئيسي للدراسة فيما يلي:

- ما الدور الذي تلعبه المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي؟

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، واستندت على أدوات جمع البيانات التالية: الاستمارة، المقابلة والملاحظة.

من بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن اهم المعوقات التي تواجهها لجان الأحياء السكنية من وجهة نظر أعضائها تتعلق بضعف الموارد التي من شأنها توفير الخدمات والمساعدة المطلوبة، عدم تفهم بعض أفراد المجتمع لعمل اللجان وعدم وعي الناس بأهمية العمل التطوعي وعدم الرعاية الكافية من الحكومة.

وقد تم اختيار الدراستين السالفة الذكر للأسباب التالية:

- تقاربت مع الدراسة الحالية في أخذها للجان الحي كنموذج أو عينة لقياس دور المجتمع المدني في التنمية المحلية، بالنسبة لدراستنا فقد تم أخذ لجان الاحياء كنموذج ولكن لوصف معوقات المشاركة السكانية.
- بحثت هذه الدراسات في العراقيل التي تحد من مساهمة جمعيات الأحياء في التنمية، وموضوع دراستنا الحالية كذلك يبحث في معوقات المشاركة السكانية من خلال لجان الاحياء، بالتالي يمكن اعتماد نفس المنهج ونفس الأدوات البحثية.
- ساعدتنا كثيرا في الجانب النظري للدراسة.

II- الطريقة والأدوات :

II-1 المجال المكاني والزمني للدراسة:

المجال المكاني :

إن المجال المكاني الجغرافي الذي تقوم عليه الدراسة هو مدينة بسكرة (بلدية بسكرة في التقسيم الإداري). بلدية بسكرة تعتبر عاصمة الولاية وأهم بلدياتها ومركز معظم الأنشطة الاقتصادية، يحدها من الشمال بلدية لوطاية وبلدية البرانيس، ومن الجنوب بلدية اوماش ومن الشرق بلدية سيدي عقبة وبلدية شتمة، ومن الغرب بلدية الحاجب. تبلغ مساحتها 71.20216 كلم² أي 2.07 % من المساحة الاجمالية للولاية (بسكرة، 2018)، وصل عدد سكانها سنة 2015 إلى 869215 نسمة وبكثافة سكانية تقدر بـ 730.134 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد، وتعتبر بذلك أكبر بلديات الولاية من حيث الكثافة السكانية (جديدي، 2012-2013، الصفحات 149-150). يكتسي مجال الدراسة أهمية استمدتها من كونه يضم مدينة بسكرة مقر البلدية والدائرة والولاية في آن واحد، وماتمثلة وتلعبه هذه الأخيرة من دور هام وهيمنة على المستوى الولائي والجهوي إداريا ووظيفيا؛ بالإضافة إلى موقعه المركزي واحتوائه على أهم شبكة من الطرق الوطنية التي تعبر الولاية؛ وهذا لم يمنع معاناة العديد من أحياء المدينة من نقص المياه الشروب وقدم التمديدات الصحية ورياءتها وحتى تلفها إلى جانب رداءة الطرق والأرصفة -هذا إن وجدت- خاصة في الأحياء البعيدة عن الشوارع الرئيسية وهذا ما شوه الطابع الحضري للمدينة.

المجال الزمني:

في الواقع لا يمكن التحديد الدقيق لبداية الدراسة الميدانية، فمنذ تحديد موضوع البحث مع بداية السنة الجامعية 2022/2021 بدأ الاهتمام بملاحظة الميدان المتعلق به والاتصال ببعض المعنيين بالنشاط الجموعي، ويذكر مثلا أن أول مقابلة مع مسؤولين في مقر بلدية بسكرة ، مصلحة الشؤون الاجتماعية كانت بتاريخ 2021/11/10، - وقد سبقتها العديد من الزيارات التي لم نتحصل فيها على أي معلومة مرة بسبب غياب المسؤول ومرة بسبب ضغط العمل ومرة أخرى بسبب عطل في جهاز الكمبيوتر- في الاخير تحصلنا على بعض المعلومات حول لجان الأحياء وعلى قائمة بأسماء الأحياء التي تحتوي على لجنة للحي، كما تحتوي على بعض أسماء رؤساء اللجان وأرقام هواتفهم (أنظر الملاحق).

II-2 منهج الدراسة:

لمعرفة جيدة بموضوع الدراسة، أي معرفة المعوقات الإدارية التي تواجهها لجان الأحياء في إطار عملها من أجل التحسين الحضري بأحياء مدينة بسكرة، فإنه من الضروري الاعتماد على الطريقة المنهجية الأنسب وهي هنا الطريقة الوصفية، أي الاعتماد

على المنهج الوصفي وهو المنهج المعتمد في الدراسات السابقة المعتمدة في الدراسة الحالية، حيث تم وصف ظاهرة المعوقات الإدارية للمشاركة السكنية للجان الأحياء في مختلف أنشطة التحسين الحضري بمدينة بسكرة، وذلك بجمع وتحليل المعطيات حول المعوقات التي تواجهها هذه اللجان والتي تم تحديدها في فرضية الدراسة الحالية، وهذا محاولة منا لتشخيص هذا الواقع اجتماعيا وكذلك عمانيا، لنتمكن بعدها من تفسير مختلف العوامل المرتبطة بالدراسة والوصول الى نتائج دقيقة من/عن معوقات المشاركة السكنية في التحسين الحضري بالمدينة.

II-3 – عينة الدراسة :

في هذا البحث مجتمع الدراسة والذي يقصد به ذلك الكُل الذي يتشكل منه ميدان الدراسة هو رؤساء لجان الأحياء على مستوى مدينة بسكرة ونظرا لصعوبة الاتصال و الدراسة الميدانية لجميع أفراد مجتمع البحث فإنه قد تم اللجوء إلى أخذ عينة تمثل صورة مصغرة عن المجتمع الأصلي. وقد تم استخدام العينة القصدية و التي يلجأ إليها الباحث إذا كانت لديه معرفة مسبقة بمجتمع الدراسة ولديه إطلاع بمفرداتها ويعتقد أنها ستخدم دراسته، كم أن عدد مفرداتها يجده الباحث بحيث يتم انتقاء أفرادها بشكل مقصود من قبله نظرا لتوفر الخصائص في أولئك الأفراد دون غيرهم، ولكون تلك الخصائص من الأمور الهامة بالنسبة للدراسة. وهكذا تم الاتصال بـ 20 رئيس لجنة حي من أصل 60 لجنة حي معتمدة في مدينة بسكرة حسب الاحصائيات الرسمية التي تحصلنا عليها من مصلحة الشؤون الاجتماعية بمقر بلدية بسكرة، بتاريخ 26-12-2021، وبذلك تمثل العينة حوالي نسبة 33% من مجتمع البحث، وهو حجم تم تحديده حسب تقدير الباحث. وقد تم العثور على رؤساء لجان الأحياء المعنية من خلال طريقة كرة الثلج، وذلك نظرا لعدم وجود مقرات محددة وكذلك لصعوبة التنقل إليها بالنسبة للباحثة.

مبررات اختيار العينة:

* إن أفراد العينة المختارة تتوفر فيهم خصائص دون غيرهم تفيد الدراسة وتمكن من الحصول على نتائج صحيحة وهذا ما نتطلع إليه.

* إن العينات المختارة من لجان الأحياء توجد في أحياء جرى فيها نشاط تحسين حضري أو تتطلب إجراء عمليات تحسين حضري.

II-4 – الأدوات المستخدمة في جمع البيانات:

الملاحظة: إعتدنا منذ تحديد موضوع الدراسة على ملاحظة مختلف ظواهر المشاركة السكنية في أحياء مدينة بسكرة، كما وجهنا إنتباهنا الى الأحياء التي تتم بها عمليات تحسين حضري سواء من طرف السلطات المحلية أو من طرف الأفراد ضمن ظاهرة المشاركة السكنية في تحسين أحيائهم وإعطائها المنظر الحضري الذي يليق بها، ومنه فقد أعتدنا على الملاحظة البسيطة طوال فترة دراستنا الاستطلاعية والتي استمرت باستمرار العمل على الموضوع.

استمارة استبيان: كانت الأداة الأساسية في جمع المعلومات الخاصة بموضوع الدراسة، وتضم عددا من الأسئلة يطلب من المبحوثين أن يجيب عنها بنفسه، وفي الدراسة الحالية اعتمدنا على استمارة استبيان بمجموعة أسئلة مغلقة لتسهيل الاجابة على المبحوثين، ومنه قمنا بالاتصال بافراد العينة وتوزيع الاستمارة على رؤساء اللجان كونهم الأدرى باللجنة وبأنشطتها. بعد الدراسة الاستطلاعية و الانتهاء من الدراسة النظرية للموضوع، تم بناء الاستمارة في صورتها النهائية لتقدير ملاءمة أسئلتها لميدان الدراسة وموضوعها

وتقدير مختلف الظروف التي تواجه سير العملية في مرحلتها الميدانية، وبناء على ذلك فقد خلصنا إلى تحديد أسئلة الاستمارة التي تضمنت محورين موزعة على 14 سؤال كما يلي:

* **المحور الأول:** ويتعلق بالخصائص العامة للمبحوثين يحتوي على خمسة (5) أسئلة.

* **المحور الثاني:** وخصص للمعوقات المتعلقة بالجانب التنظيمي والبيروقراطي الذي يعرقل مشاركة لجان الأحياء في عمليات التحسين الحضري وقد تضمنت تسعة (9) أسئلة.

III – النتائج ومناقشتها :

1III – عرض وتحليل بيانات الدراسة:

أولا/ البيانات العامة

جدول رقم (01) يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن:

النسب المئوية	التكرارات	السن
%0	0	[39–30[
% 65	13	[49 – 40]
%35	7	[50– فما فوق]
%100	20	المجموع

من خلال الجدول أعلاه يبدو أنه لم يظهر في العينة أشخاص تقل أعمارهم عن الثلاثين سنة أو من هم في الثلاثينات من العمر ، وقد شكلت فئة رؤساء اللجان بعمر الأربعينات نسبة 65 % من العينة ثم فئة رؤساء اللجان الذين أعمارهم في الخمسينات بنسبة 35%. و يمكن تفسير ارتفاع نسبة المبحوثين في الأربعينات من العمر في كون هذه المرحلة العمرية تجمع بين خصائص الحيوية والنشاط والحماس في العمل، وخصائص النضج والرزانة والثقة والاحترام من طرف السكان. وهذه الخصائص لا نجدها عموماً في الشباب الأقل من هذه الفئة والتي مازالت في طريق البحث وتكوين الذات، في حين فئة الأربعينات قد تجاوزت هذه الاهتمامات وأصبحت تميل أكثر الى الاهتمام بمشاكل المجتمع المحلي. أما بالنسبة للفئة الأكبر فهي تميل أكثر إلى الهدوء والراحة وعدم التدخل في الشؤون المحلية فهي تشعر بالاكتماء والتشبع. ومن هذا نصل إلى ان أعمار رؤساء اللجان مناسبة ولا تشكل أي عائق أمام نشاطها في التحسين الحضري للححي.

نستنتج من الجدول أن أعمار المبحوثين كلهم تسمح وتساعد على العمل والانضباط والتطوع لخدمة الحي وتحسينه.

جدول رقم (02) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي:

النسب المئوية	التكرارات	المستوى الدراسي
%0	0	ابتدائي
%20	4	متوسط
%55	11	ثانوي
%25	5	جامعي
%100	20	المجموع

يبين الجدول أعلاه أن المنوال $MO=11$ أي المستوى التعليمي الثانوي والذي يمثل نسبة 55% من مفردات العينة، وتليه نسبة ذوي التعليم الجامعي والتي تمثل 25% من العينة، ثم فئة التعليم المتوسط بنسبة 20%، أما فئة التعليم الابتدائي فلم تظهر ضمن أفراد العينة. وهذا يعني أن أغلب رؤساء اللجان هم من ذوي مستوى التعليم الثانوي، كذلك بالرجوع إلى الجدول رقم (1) الذي تغلب فيه الفئة الشابة ما يفسر النسبة المرتفعة للمستوى الثانوي والجامعي على باقي المستويات بين رؤساء اللجان، وهذا بالفعل ما يحتاجه العمل الجماعي.

ومنه نستنتج أن المستوى الدراسي لرؤساء اللجان لا يشكل نسبياً أي عائق أمام عملهم في التحسين الحضري للحي.

جدول رقم (03) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية:

النسب المئوية	التكرارات	الحالة الاجتماعية
%00	0	أعزب
%90	18	متزوج
%10	2	مطلق
%0	0	أرمل
%100	20	المجموع

من الجدول أعلاه، لم يظهر في العينة فئة الأرمال والعزاب، في حين شكلت نسبة المطلقين أصغر نسبة 10%، لتصدر نسبة المتزوجين من رؤساء اللجان أعلى النسب 90%، ونفس ارتفاع نسبة المتزوجين بين رؤساء اللجان إلى ما يتطلبه العمل الجماعي من صفات يحملها هؤلاء وهي تحمل المسؤولية وعدم التهرب من الأعمال وهو ما يقومون به مع أسرهم.

ومنه نستنتج أن الحالة الاجتماعية لا تعد عائقاً للعمل الجمعي ربما تعمل كمحفز لتطوير الحي وتحسينه، لتحقيق الرفاهية لسكانه.

جدول رقم (04) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المهنة:

النسب المئوية	التكرارات	المهنة
%0	0	بطل
%0	0	عقود ما قبل التشغيل
%35	7	موظف
%50	10	أعمال حرة
%15	3	متقاعد
%100	20	المجموع

من الجدول أعلاه يتبين أنه لا يوجد في العينة أفراد بدون عمل أو يعملون بعقود ما قبل التشغيل، بينما قُدرت نسبة المتقاعدين بـ 15%، و الموظفين بـ 35%، أما أصحاب الأعمال الحرة فقد حازوا على النسبة الأعلى والتي قدرت بـ 50%، ويمكن تفسير ذلك في كون أصحاب الأعمال الحرة أقل انشغالاً من الموظفين، كذلك فهم معروفين أكثر في الحي وعلى دراية بجميع مشاكله وعلى معرفة شخصية بأغلبية السكان وكذلك بالعاملين في مؤسسات السلطة المحلية الرسمية.

ومنه نستنتج أن أغلب رؤساء اللجان هم من أصحاب الأعمال الحرة الأكثر تواجداً بالحي واحتكاكاً بسكانه ومعرفة انشغالهم ما يسمح لهم بالتدخل لحل مشاكل الحل وكذلك العمل على التحسين الحضري على مستواه.

جدول رقم (05) يوضح توزيع أفراد العينة حسب مدة ترأس لجنة الحي:

النسب المئوية	التكرارات	الاجابات
00 %	0	شهر
0%	0	عدة أشهر
25%	5	سنة
75%	15	أكثر من سنتين
100%	20	المجموع

من الجدول أعلاه يتضح أن 75% من مفردات العينة قد ترأسوا لجنة الحي لمدة أكثر من سنتين وهذا ما يدعم صحة اختيارنا لهذه العينة كونها أكثر دراية وعلم بأمور اللجنة و كذلك بعقلية سكان الحي و تفكيرهم وكذلك على علم بالسلطات المحلية الحاكمة في المدينة، يلي هذه الفئة، فئة رؤساء اللجان الذين ترأسوها لمدة سنة بنسبة 25%، أما فئة عدة أشهر وشهر من ترأس لجنة الحي فلم تظهر بين مفردات العينة.

ومنه نستنتج أن الخبرة المكتسبة من مدة العمل تلعب دورا في نشاط لجنة الحي بالتالي لا تشكل هنا عائقا أمام الرغبة في العمل وتحسين ظروف الحي وتطويره.

ثانيا/ المعوقات التنظيمية والبيروقراطية التي تحد من مشاركة لجان الاحياء في عمليات التحسين الحضري:

جدول رقم (06) يوضح توزيع أفراد العينة حسب عدد المرات التي تجتمع فيها لجنة الحي:

النسب المئوية	التكرارات	الاجابات
0%	0	مرة كل أسبوع
5%	1	مرة كل شهر
20%	4	مرة في السنة
55%	11	حسب الحاجة
20%	4	لا تجتمع على الاطلاق
100%	20	المجموع

يُبين الجدول أن 55% من هذه اللجان لا يجتمعون إلا حسب الحاجة، بينما 5% منها فيجتمعون مرة كل شهر، أما اللجان الذين لا يجتمعون على الإطلاق أو اللذين يجتمعون مرة في السنة فقد تساوا بنسبة 20% في حين لم تظهر في العينة لجان تجتمع كل أسبوع لذلك فهي تمثل نسبة 0%.

ومنه نستنتج أن عدد مرات إتقاء أعضاء اللجنة غير كافي لدراسة وضعية الحي و معرفة ما يجب القيام به من أجل العمل على تحسينه وهذا يشكل عائقا أمام الراغبين في المشاركة لتحسين الحي.

جدول رقم (7) يوضح توزيع أفراد العينة حسب طلب توفير مقر ثابت وتجهيزات خاصة بالتحسين الحضري

للحي:

النسب المئوية	التكرارات	الاجابات
75%	15	نعم
25%	5	لا
100%	20	المجموع

يتضح من الجدول أعلاه أن 75% من لجان الأحياء طالبوا بتوفير مقر ثابت للجنة وكذلك طالبوا بتوفير تجهيزات تعينهم في التحسين الحضري بالحي، بينما بقية اللجان والتي تمثل 25% فلم يطالبوا بذلك.

ومنه نستنتج أن عدم امتلاك معظم لجان الحي لمقرات ثابتة وتجهيزات تساعد على تحسين الحي، يشكل عائقا أمام عملهم ونشاطهم في التحسين الحضري للأحياء ومطالبتهم بتوفير المقر والتجهيزات توضح مدى وعيهم بأهمية وتأثير ذلك على تنظيم نشاط أعضاء اللجنة وكذلك السكان وهذا ما يفسر كذلك عدم اجتماعهم إلا حسب الحاجة كما رأيناه في الجدول رقم (6).

جدول رقم (8) يوضح توزيع أفراد العينة حسب توفير السلطات المحلية للتجهيزات والمقر اللازم لتحسين الحي:

النسب المئوية	التكرارات	الاجابات
20%	4	نعم
80%	16	لا
100%	20	المجموع

يبين الجدول أن 80% من مفردات العينة تؤكد عدم توفير السلطات المحلية للمقر والتجهيزات التي من شأنها تسهيل عملها في إطار التحسين الحضري بالحي، أما 20% من العينة أكدت وجود المقر وتوفير السلطات المحلية للتجهيزات.

ومنه نستنتج أن أغلبية لجان الأحياء لا توفر لها السلطات المحلية، التجهيزات والمقر ما يصعب عليها العمل من أجل التحسين الحضري للحي.

جدول رقم (9) يوضح توزيع العينة حسب رد فعل لجنة الحي اتجاه عدم توفير السلطات المحلية للمقر والتجهيزات:

النسب المئوية	التكرارات	الإجابات
65%	13	التجاهل والتخلي عن المطالب
10%	2	محاولة الضغط عن طريق وسائل الاعلام
25%	5	اللجوء الى العلاقات الشخصية
0%	0	اللجوء إلى الاجراءات القانونية
0%	0	طرق اخرى
100%	20	المجموع

يتضح من الجدول أنه لم تظهر من أفراد العينة ففتي " طرق أخرى" و " اللجوء إلى الإجراءات القانونية" بينما النسبة الأقل والتي قدرت بـ 10% كانت لمفردات العينة الذين اختاروا أسلوب الضغط عن طريق وسائل الإعلام والاتصال، في حين نجد ما نسبته 25% من مفردات العينة فضلت اللجوء إلى العلاقات الشخصية من أجل الضغط على السلطات المحلية لتلبية مطالبها، أما النسبة الغالبة والتي قدرت بـ 65% فكانت من الذين اختاروا تجاهل السلطات المحلية والتخلي عن مطالبهم.

منه نستنتج أن أغلبية لجان الأحياء قررت أن تتجاهل وتتخلى عن مطالبها في توفير المقر والتجهيزات التي تساعد في نشاطها في إطار التحسين الحضري هذا عائد ربما لمختلف المعوقات التي تواجهها لجان الحي رغم مطالبة اللجنة بذلك (أنظر الجدول 7) وكذلك بسبب امتناع السلطات المحلية عن تقديم المساعدة (أنظر الجدول 8).

جدول رقم (10) يوضح توزيع العينة حسب تقديم مساعدات مالية من السلطات المحلية للجنة الحي من أجل

التحسين الحضري:

النسب المئوية	التكرارات	الاجابات
00%	0	نعم
100%	20	لا
100%	20	المجموع

يتضح من الجدول أن جميع مفردات العينة قد أكدوا عدم استلامهم لمساعدات مالية من السلطات المحلية

بنسبة 100%.

منه نستنتج أن السلطات المحلية لا تدعم ماليا لجان الحي، هذا إضافة إلى غياب الدعم المادي من تجهيزات ومقر للجنة

(انظر الجدول رقم 09).

جدول رقم (11) يوضح توزيع أفراد العينة حسب علاقة لجنة الحي بالسلطات المحلية:

النسب المئوية	التكرارات	الاجابات
10%	2	جيدة
00%	0	سيئة
90%	18	لا توجد علاقة
100%	20	المجموع

نسجل من خلال ملاحظة الجدول أن 10% فقط من العينة لها علاقة جيدة مع السلطات المحلية، بينما 90% من

اللجان تنفي وجود أي علاقة مع السلطات المحلية، في حين لم نسجل أي نسبة لوجود علاقة سيئة بين لجان الأحياء والسلطات المحلية.

ومنه نستنتج أن معظم لجان الحي لا تربطهم علاقة مع السلطات المحلية وهذا من شأنه أن يصعب عمل اللجنة و يعرقل

نشاطها ومساعدتها في تحسين الحي.

جدول رقم (12) يوضح توزيع أفراد العينة حسب تتبع لجنة الحي لمشاريع التحسين الحضري التي تقوم بها السلطات المحلية بالحي:

النسب المئوية	التكرارات	الاجابات
10%	2	نعم
25%	9	رفض السلطات
45%		لرأي لجنة الحي
90%	5	غياب الشفافية
20%	4	لا في المشاريع التكتم على المشاريع
100 %	20	المجموع

يبين الجدول أعلاه أن 10% من اللجان يمكنهم التدخل في أنشطة السلطات المحلية فيما يتعلق بالتحسين الحضري بأحيائهم، بينما 90% من العينة لا يمكنهم التدخل في هذه الأنشطة وذلك لأحد الأسباب التالية: رفض السلطات المحلية لرأي لجنة الحي بنسبة 45%، غياب الشفافية في المشاريع بنسبة 25%، والتكتم على المشاريع بنسبة 20% وهي نسب متقاربة ما يعني أنها مجتمعة تشكل نوعاً من البيروقراطية المطبقة ضد لجان الأحياء.

إن هذه النتائج إنما تعبر عن غياب مفهوم الشفافية واللامركزية في اتخاذ القرار، فعدم السماح للجنة الحي بالتدخل في قرارات تخص حيهم وتخص عائلاتهم، يعتبر من أكثر المعوقات والعراقيل التي تواجهها لجان الحي.

جدول رقم (13) يوضح توزيع العينة حسب استشارة السلطات المحلية للجنة الحي فيما يخص مشاريع التحسين الحضري:

النسب المئوية	التكرارات	الاجابات
00%	0	نعم
100%	20	لا
100%	20	المجموع

تقر جميع مفردات العينة بعدم استشارة السلطات المحلية لها فيما يخص عملها بالتحسين الحضري بالحي.

ومنه نستنتج أن السلطات المحلية تهمش ولا تعير أي اهتمام برأي لجنة الحي ولا تحاول إشراك السكان في أمور حيهم وهذا ما يؤكد أيضا ما جاء في الجدول السابق (جدول رقم 11) بانقطاع سبل التواصل بين السلطات المحلية ولجنة الحي.

جدول رقم (14) يوضح توزيع العينة حسب آخر مرة اجتمعت فيها لجنة الحي بالسلطات المحلية:

الاجابات	التكرارات	النسب المئوية
سنة	3	15%
منذ تأسيس اللجنة	17	85%
لم نجتمع على الاطلاق	00	00%
المجموع	20	100%

يوضح الجدول أن 85% من رؤساء لجان الأحياء لم تجتمع مع السلطات المحلية منذ تأسيس اللجنة أي منذ أكثر من سنتين من تاريخ اجراء هذه الدراسة (انظر الجدول رقم 05)، بينما 15% من لجان الأحياء فقد اجتمعت بالسلطات المحلية منذ ما يقارب السنة من تاريخ إجراء هذه الدراسة.

منه نستنتج أن لجنة الحي تعاني تهميش كامل من السلطات المحلية ، فهذه الأخيرة لا تنظم لقاءات ولا تجتمع بلجان الأحياء ممثلة برؤسائها ومنه لا يمكن لهؤلاء معرفة نوع المشاريع التي ستقام في حيهم - هذا إن وجدت- وبالنسبة للسلطات المحلية لا يمكن أن تعرف انشغالات السكان وما يعانیه الحي من تدهور أو ما يحتاج إليه من نقائص يجب تزويده بها.

III-2 - عرض النتائج على ضوء فرضية الدراسة :صعوبات متعلقة بالجانب التنظيمي والبيروقراطي تعيق مشاركة لجان الأحياء في عمليات التحسين الحضري

انطلاقا من عرض وتحليل الجداول الإحصائية المتعلقة بمؤشرات فرض الدراسة، يتضح لنا أن الجانب التنظيمي والبيروقراطي يشكل أحد المعوقات التي تواجهها لجان الأحياء في إطار عملها في التحسين الحضري بالأحياء، وهذا ما أكدته لنا إجابات المبحوثين بحيث:

- إنطلاقا من المؤشرات المتعلقة بالبيانات الشخصية المتعلقة بعينة الدراسة، فيمكن أن يشكل المستوى الدراسي لرؤساء اللجان عائقا أمام التنظيم الإداري للجنة والذي سيؤثر بدوره في باقي أعمال اللجنة والتي منها التحسين الحضري للحي. كما أن التداول على ترأس اللجنة له دور كبير في تكريس مبدأ الديمقراطية وكذلك على تغيير أسلوب التنظيم الإداري بها والذي سيكون من شأنه تقديم أفكار وطرق جديدة للتحسين في وضعية الحي. وهذا ما أشارت إليه الدراسة الأولى في أن غياب مفهوم الديمقراطية وتداول رئاسة اللجنة سيؤدي الى تركيز عمل هذه الأخيرة حول شخص الرئيس ما يجعلها تبدو كملكية خاصة لقضاء مصالحه.

- إن عدد مرات إجتماع أعضاء اللجنة غير كافي لدراسة وضعية الحي و معرفة ما يجب القيام به من اجل العمل على تحسينه وذلك سببه عدم امتلاك معظم لجان الحي بمدينة بسكرة لمقرات ثابتة ما شكل عائقا أمام عملهم ونشاطهم في التحسين الحضري للأحياء وهذا ما يفسر عدم اجتماعهم إلا عند الحاجة، وبالطبع فالمسؤول الأول عن توفير المقر هي السلطات المحلية.

- إن نقص التجهيزات يشكل عائقاً أمام عمل لجان الأحياء، خاصة أن عمليات التحسين الحضري تحتاج إلى الكثير من هذه التجهيزات، والتي يمكن الحصول عليها بمساعدة من السلطات المحلية، نظراً لضعف ميزانية اللجنة أو يمكن القول انعدامها. وما التمسناه من خلال تحليلنا لنتائج الجداول الخاصة بهذا المؤشر، فأغلبية لجان الأحياء لا تتلقى أي تسهيلات أو أي مساعدات من طرف السلطات المحلية لمدينة بسكرة وهذا ما يصعب عليها العمل من أجل التحسين الحضري للحمي. وهو من بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة الثانية من الدراسات السابقة أن أهم المعوقات التي تواجهها لجان الأحياء السكنية من وجهة نظر أعضائها تتعلق بضعف الموارد التي من شأنها توفير الخدمات والمساعدة المطلوبة.

- ما إلتمسناه كذلك من تحليلنا للجداول أن معظم لجان الحمي لا تربطهم علاقة مع السلطات المحلية وهذا من شأنه أن يصعب عمل اللجنة و يعرقل نشاطها ومساعدتها في تحسين الحمي، بالتالي تتخلى عن مطالبها وكذلك تفقد الرغبة في تحسين وضع الحمي واخراجه من حالة التدهور التي يعيشها.

- بسبب العلاقة المتوترة أو غير الواضحة بين السلطات المحلية ومعظم لجان الأحياء أدى بهذه الأخيرة إلى عدم متابعة مشاريع التحسين الحضري المقامة أو التي ستقام في حيهم لأن السلطات المحلية لا تسمح بتدخلها في عملها ضمن إطار التحسين الحضري، وذلك إنما يعبر عن غياب مفهوم الشفافية واللامركزية في اتخاذ القرار، فعدم السماح للجنة الحمي بالتدخل أو بتقديم المقترحات في قرارات تخص حيهم وتخص عائلاتهم، يعتبر من أكثر المعوقات والعراقيل التي تواجهها لجان الحمي. وهو كذلك من بين النتائج التي أشارت إليها الدراسة السابقة الثانية في كون لجنة الحمي لا تتلقى الرعاية الكافية من الحكومة.

بالتالي ما توصلنا إليه من خلال الدراسة الميدانية، يثبت صحة الفرضية المطروحة في دراستنا، أي أن الجانب التنظيمي و الإجراءات البيروقراطية من طرف السلطات المحلية تشكل صعوبة أمام عمل لجان الحمي من أجل تحقيق مشاركة سكانية فعالة في التحسين الحضري للأحياء بمدينة بسكرة.

IV- الخلاصة:

نستنتج من هذه الدراسة ومن البيانات والمعطيات النظرية والميدانية التي تم التوصل إليها، أن عملية التحسين الحضري للأحياء عملية مشتركة بين العديد من الأطراف: لجنة الحمي و السلطات المحلية والسكان ولا تكتمل هذه العملية إلا بالتعاون بين جميع الاطراف، والتنسيق بين هذه الأطراف هو الهدف الأسمى الذي يحقق المشاركة السكانية الفعالة، ولجان الأحياء تعتبر طرف هام في المعادلة، لكن هناك ما يمكن أن يُعرق عمل لجان الأحياء ويحد من مشاركتها في التحسين الحضري للحمي و من بين أهم هذه المعوقات ما تم تناوله بالدراسة في هذه الورقة والذي يتمثل في:

- الجانب التنظيمي ما يتعلق منه بعدم امتلاك اللجنة لمقر ثابت يحقق لها الاستقرار ويقوي من مكانتها إلى قلة التجهيزات والمواد التي تتم بها أشغال التحسين الحضري ولا تتم إلا بها، والتي يمكن أن توفرها السلطات المحلية حيث كما خلصت إليه نتائج الدراسة، لا يوجد إطار للتنسيق الجاد بين السلطات المحلية ولجان الأحياء، هذا الى جانب البيروقراطية و اللامركزية في اتخاذ القرار من طرف السلطات المحلية التي تتجاهل الى حد كبير ما يمكن أن تقدمه لجان الأحياء كنوع من أنواع المشاركة السكانية في تحسين الأحياء والنهوض بها وإعطائها المنظر الحضري والذي سينعكس بطبيعة الحال على المدينة بأكملها و يعطيها طابعا حضريا مناسباً.

في نهاية هذه الدراسة، التي تناولت بالبحث والتحليل المعوقات الادارية للمشاركة السكانية في التحسين الحضري (دراسة ميدانية لعينة من رؤساء لجان الأحياء بمدينة بسكرة نموذجاً)، موضوع يكتسي أهمية كبيرة سواء من الجانب الفكري أو التطبيقي

الميداني، فالمشاركة السكانية أصبحت أسلوب حياة ونمط من أنماط الحياة الحضرية ومؤشر من مؤشرات جودة الحياة الحضرية، لذلك لابد من دعم هذه المنهجية الجديدة في الحياة من خلال تقديم شتى أنواع المساعدات لكي تتجاوز المعوقات التي تواجهها والتي أشرنا إليها في هذه الدراسة أو التي جاءت في دراسات أخرى.

كذلك يجب دعم البحوث والدراسات النظرية والفكرية في هذا الموضوع، لأن ما نعايشه في مدينة بسكرة من تراجع واهتراء و منظر غير حضري للأحياء يتطلب الكثير من الدراسة والتحليل، لتقديم إقتراحات وحلول تطبق على أرض الواقع وترتقي بمدينتنا إلى مصاف المدن الحضرية الكبرى.

إن هذه الدراسة التي تعتبر خطوة في مجال التحسين الحضري للمدينة، لا تدعي الجرم بصدق نتائجها، أو بإمكانية تعميمها على مدن أخرى، وإنما هي محاولة لتسليط الضوء على الواقع والبحث عن الحقيقة، مما يفسح المجال لدراسات أخرى تدعم هذه الدراسة، لتحقق تراكما علميا حول هذا الموضوع، سواء بمحاولة التحقق من النتائج المتوصل إليها أو بالانطلاق منها للبحث في أنواع أخرى من المعوقات التي تواجهها المشاركة السكانية للجان الأحياء في التحسين الحضري لأحياء المدينة.

كما يمكن مقارنة النتائج المتوصل إليها في مدينة بسكرة مع مدن أخرى أو نماذج أخرى للمشاركة السكانية أو في مراحل زمنية مغايرة عن الدراسة الحالية كما يمكن دراسات أنواع أخرى من المعوقات التي تواجهها المشاركة السكانية في المدن، إذن فالجال مفتوح لتناول هذا الموضوع من زوايا مختلفة، وهذا قصد إثراء التراث العلمي المتعلق بمدينة بسكرة على وجه الخصوص والمدينة الجزائرية على العموم.

- الإحالات والمراجع :

الكتب:

- حسن نافعة. (2002). مبادئ علم السياسة . مكتبة الشروق الدولية. ص 325
 - عبد الهادي الجوهري ومن معه. (2001). دراسات في التنمية الاجتماعية. المكتب الجامعي الحديث. الاسكندرية-مصر. ص 166
 - هالة منصور. (2001). محاضرات في علم الاجتماع الحضري. المكتب الجامعي الحديث. الاسكندرية- مصر. ص 206
- المذكرات:
- عبد الناصر شباح، و يزيد مقراني. (2015/2014). التحسين الحضري بمدينة خنشلة. دراسة حالة مركز المدينة القديم . أم البواقي. معهد تسيير التقنيات الحضرية. جامعة العربي بن مهيدي. ص 8
 - عتيقة جديدي. (2012-2013). إدارة الجماعات المحلية في الجزائر. - بلدية بسكرة نموذجاً- بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيذر بسكرة. الجزائر. 149-150
 - هشام داني. (بلا تاريخ). دور جمعية الحي في التجمعات الحضرية. دراسة ميدانية بمدينة مستغانم. جامعة عبد الحميد بن باديس. مستغانم. ص 222.
- المواقع الالكترونية:
- الموقع الرسمي لولاية بسكرة. (2018). ولاية بسكرة. تاريخ الزيارة 25، 04، 2022، من الموقع الرسمي لولاية بسكرة. http://wilayabiskra.dz/?page_id=1673
 - قاموس ومعجم المعاني. (بلا تاريخ). من المعاني الجامع. تاريخ الاطلاع 25-03-2022 [sur https://www.almaany.com/](https://www.almaany.com/sur)
- مقالات:
- محمد الهادي لعروق. (2009). التحسين الحضري وترقية إطار الحياة. الملتقى الدولي للمدينة. جامعة العربي بن مهيدي. ام البواقي. ص 8
- قوانين:
- الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية. (04، 12، 1990). المادة 02. القانون 31/90. ص 2

- ملاحق :

- قائمة الأحياء ورؤساء اللجان التي شملتها الدراسة

الحي	رئيس لجنة الحي
حي 244 درنوبي	السيد/ د. حسان الصادق
حي 8 ماي 1945 (748 مسكن العالية)	السيد/ خ. رشيد
حي زقاق الشرفة بسكرة القديمة	السيد/ س. اسماعيل
حي الرمايش	السيد/ خ. وحيد
حي البخاري رقم 2	السيد/ ب. أحمد
حي 288 مسكن طريق باتنة	السيد/ ض. ربيع
حي لاشالام	السيد/ و. حكيم
حي 160 مسكن اجتماعي قرب نزل البريد	السيد/ ب. فؤاد
حي راس القرية	السيد/ س. مسعود
حي 317 مسكن المنطقة الغربية 1 (ديار السلام)	السيد/ ج. محمد فوزي
حي السوافل لمسيد	السيد/ ب. ميلود
حي 120 مسكن الكورس	السيد/ بن س. هشام
حي سيدي بركات	السيد/ ب. ابراهيم
حي التكوين المهني رقم 04 المنطقة الغربية	السيد/ ز. عبد اللطيف
حي الدرومان	السيد/ م. سمير
حي بوعصيد	السيد/ د. عبد الرحمان
حي لبشاش	السيد/ س. عبد المجيد
حي الولجة حي فلياش	السيد/ محمد المحسن
حي الجوالاة بسكرة	السيد/ ي ربيع
حي أولاد عقاب العالية الشمالية بسكرة	السيد/ سي زرزور

2- قائمة لجان الأحياء المعتمدة في مدينة بسكرة

الحي	رئيس لجنة الحي	رقم الهاتف
حي 244 درنوبي	السيد/ حسان الصادق	066493
حي 8 ماي 1945 (748 مسكن العالية)	السيد/ رش رشيد	066149 2
حي زقاق الشرفة بسكرة القديمة	السيد/ اسماعيل	065959
حي الرمايش	السيد/ وحيد	067145
حي البخاري رقم 2	السيد/ ب. أحمد	
حي 288 مسكن طريق باتنة	السيد/ ب. ربيع	065880
حي لاشالام	السيد/ حكيم	055166
حي 160 مسكن اجتماعي قرب نزل البريد	السيد/ فؤاد	066902
حي راس القرية	السيد/ ب. مسعود	055187
حي 317 مسكن المنطقة الغربية 1 (ديار السلام)	السيد/ محمد فوزي	055319 1
حي السوافل لمسيد	السيد/ ميلود	05614
حي 120 مسكن الكورس	السيد/ هشام بن	
حي سيدي بركات	السيد/ ب. ابراهيم	079681
حي التكوين المهني رقم 04 المنطقة الغربية	السيد/ ب. عبد اللطيف	
حي الدرومان	السيد/ م. سمير	066454 1
حي بوعصيد	السيد/ د. عبد الرحمان	07718
حي لبشاش	السيد/ ب. عبد المجيد	07767
حي 90 مسكن حكيم سعدان بسكرة	السيد/ ب. الطيب	066139
حي الاتحاد المنطقة الغربية بسكرة	السيد/ ب. جلال	05563

055423		السيد/ وال عبد الحفيظ	حي الازدهار بسكرة
077298		السيد/ مال عصام	حي المجاهد المتوفى بوجنة بن عزوز العالية
055050		السيد/ ويني منير	حي الوثام المدني العالية الشمالية
055723		السيد/ لية نبيل	حي 280 سكن ترقوي المنطقة الغربية بسكرة
07791		السيد/ لخضر	حي المهندسين شعبة روية 02 العالية الجنوبية
065904		السيد/ أحمد	حي بن باديس 726 مسكن بسكرة
0557104		السيد/ لماني قدور	حي جوحو العالية الشمالية بسكرة
077012		السيد/ عمر لذي	حي 05 تعاونيات عقارية طريق سيدي عقبة بسكرة
055499		السيد/ محم الطاهر	حي 382 مسكن المنطقة الغربية بسكرة
0775638		السيد/ طه عبد الجليل	حي التوسع الشمالي حي (32+50+120) مسكن طريق باتنة
		السيد/ رفاق حكيم	حي جودي دالية بسكرة
0661635		السيد/ دع خالد	حي 216 مسكن بسكرة
		السيد/ مد اللطيف محمد	حي 156 مسكن بسكرة
		السيد/ سي زرزور	حي أولاد عقاب العالية الشمالية بسكرة
		السيد/ وفي عمر	حي أبناء الشهداء تجزئة 362 قطعة العالية الشرقية
0558294		السيد/ لي جلال	حي 70 مسكن تساهمي طريق باتنة بسكرة
0778515		السيد/ بيداتو زين الدين	حي 180 سكن تطوري وتجزئة "س" طريق سيدي عقبة بسكرة
0775011		السيد/ محمد المحسن	حي الولجة حي فلياش
077556		السيد/ يحي ربيع	حي الجواله بسكرة
		السيد/ ف مصباح	حي العالية "د" العالية الشرقية بسكرة
		السيد/ لذي علي	حي 52 مسكن الكائن بالمنطقة الغربية بسكرة
0552		السيد/ هاجر خالد	حي لمصلى بسكرة
		السيد/ عيسى	حي 140 مسكن برج الترك
		السيد/ بشير	حي بلال الزمالة بسكرة
		السيد/ بياد محمد	حي 188 مسكن طريق باتنة بسكرة
0670		السيد/ ص محمد	حي المنظر الجميل الحي الغربي 03 بسكرة
07729		السيد/ محمد شماخي	حي حي المجاهدين
079061		السيد/ مراد	حي 302 مسكن تساهمي العالية بسكرة
066114		السيد/ خالد	حي المنشى
		السيد/ لية شمس الدين	حي الصالحيات
0790626		السيد/ بي عثمان	حي 500 مسكن العالية
		السيد/ محمد	حي سيدي غزال
		السيد/ رشيد	حي الخندق بسكرة لقديمة
		السيد/ سليم	حي شعبة روية 437 قطعة بسكرة
		السيد/ محمود عبد الغني	حي 150 مسكن بني مرة
		السيد/ السبتي	حي 17 أكتوبر حي الوادي بسكرة
054101		السيد/ أحمد	حي العدالة طريق شتمة العالية بسكرة
		السيد/ العتي	حي 822 مسكن المنطقة الغربية بسكرة

المصدر : بلدية بسكرة: مصلحة الشؤون الاجتماعية.

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية
تخصص علم الاجتماع الحضري

يسرنا أن نضع بين أيديكم هذا الاستبيان (الموجه لرؤساء لجان الأحياء) و الذي صمم لجمع المعلومات اللازمة للدراسة التي نقوم بإعدادها بعنوان " المعوقات الادارية للمشاركة السكانية في التحسين الحضري للمدينة (لجان الأحياء بمدينة بسكرة نموذجاً). " ونظرا لأهمية رأيكم نأمل منكم التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبيان بدقة، حيث أن صحة النتائج تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجاباتكم، لذلك نتمنى أن تولوا هذا الاستبيان اهتمامكم. ونحيطكم علما أن جميع إجاباتكم لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط. وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

إشراف الأستاذة:

*أ. د. عزيز سامية

إعداد الطالبة:

*نخلة سمية

- للاجابة ضع علامة x في الخانة المناسبة لاجابتك.

السنة الجامعية: 2022/2021

أولا/ البيانات العامة:

- 1- السن:
- 2- المستوى الدراسي: ابتدائي متوسط ثانوي جامعي
- 3- الحالة الاجتماعية: أعزب متزوج مطلق أرمل
- 4- المهنة: بطال عقود ما قبل التشغيل موظف أعمال حرة متقاعد
- 5- منذ متى و أنت تترأس لجنة الحي: شهر عدة أشهر سنة أكثر من سنتين

ثانيا/ معوقات تنظيمية وبيروقراطية تحد من مشاركة لجان الأحياء في عمليات التحسين الحضري:

- 06- كم مرة تجتمع لجنة الحي؟ مرة كل أسبوع مرة كل شهر مرة في السنة حسب الحاجة لا تجتمع على الإطلاق
- 07- هل طالبتكم بتوفير مقر ثابت وتجهيزات للجنة؟ نعم لا
- 08- هل توفر السلطات المحلية لكم مقرا ثابتا و التجهيزات اللازمة من اجل التحسين الحضري بالحي؟ نعم لا
- 09- في حالة عدم استجابة السلطات المحلية لمطالبكم كيف تتعاملون مع هذا الأمر؟ التجاهل والتخلي عن المطالب محاولة الضغط عن طريق وسائل الاعلام
- اللجوء الى العلاقات الشخصية اللجوء الى الاجراءات القانونية طرق أخرى
- 10- هل تقدم لكم السلطات المحلية لكم مساعدات مالية؟ نعم لا
- 11- كيف هي علاقة لجننتكم بالسلطات المحلية في الحي؟ جيدة؟ سيئة؟ لا توجد علاقة؟
- 12- هل تتابع لجننتكم نشاط السلطات المحلية فيما يخص عمليات التحسين الحضري بالحي؟ نعم لا
- إذا كانت الاجابة ب "لا" اذكر لماذا: رفض السلطات لرأي لجنة الحي غياب الشفافية في المشاريع التكنم على المشاريع
- 13- هل تقوم السلطات المحلية باستشارتكم فيما يخص عمليات التحسين الحضري بالحي؟ نعم لا
- 14- متى كانت اخر مرة اجتمعتم بالسلطات المحلية؟ منذ سنة منذ تأسيس لجنة الحي لم تجتمع على الإطلاق

وشكرا